

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير بناءً على طلب مجلس الأمن الوارد في قراره ٢٠٨٨ (٢٠١٣). ووفقاً لطلب المجلس، يتضمن التقرير معلومات محدّثة عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتقييماً بشأن سُبل مُضي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ أولوياته في ضوء التطورات الأخيرة في البلد.

ثانياً - آخر مستجدات التطورات الرئيسية

ألف - معلومات أساسية

٢ - أبلغتُ مجلس الأمن في تقريره الأخير (S/2012/956) عن هجوم جديد كان المتمرّدون قد شرعوا في شتته في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، حين قامت عناصر من اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع باحتلال بلدات نديلي، وأوادا، وسام أواندجا. وانضمت إلى قوات الاتحاد لاحقاً ثلاث حركات أخرى هي التجمع الوطني لإنقاذ كودرو، المنشأ حديثاً، وتجمّع الوطنيين من أجل العدالة والسلام (الفصيل الأم)، القائم بالفعل، واتحاد القوات الجمهورية. وقد انتظمت هذه الحركات في إطار ائتلاف فضفاض هو ائتلاف "سيليكاً". ومنذ ذلك الحين، قدمت الأمانة العامة إلى مجلس الأمن سبع إحاطات عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣ - وسعياً إلى إنهاء النزاع مع ائتلاف سيليكاً، عُقدت محادثات برعاية رؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذين عينوا رئيس الكونغو، دينيس ساسو - نغيسو، وسيطا. وأسفرت محادثات السلام عن التوقيع في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على ثلاث وثائق هي إعلان مبادئ لتسوية الأزمة السياسية والأمنية في



جمهورية أفريقيا الوسطى، واتفاق لوقف إطلاق النار، واتفاق سياسي. ويُشار إلى تلك الوثائق مجتمعةً باسم "اتفاقات ليرفيل".

٤ - وتنص اتفاقات ليرفيل على إبقاء العمل بالدستور، وبقاء الرئيس بوزيزيه في السلطة إلى أن تنتهي ولايته في عام ٢٠١٦. ونصت الاتفاقات أيضا على تعيين رئيس وزراء من المعارضة، بكامل سلطاته التنفيذية؛ وتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين عن جميع أصحاب المصلحة المشاركين في المحادثات؛ وحل الجمعية الوطنية بعد اعتماد قانون الانتخابات الجديد، وإنشاء الهيئة الوطنية للانتخابات؛ وإجراء انتخابات تشريعية في غضون ١٢ شهرا؛ ووضع آلية متابعة جديدة تكفل تنفيذ أحكام الاتفاقات تنفيذا كاملا. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عيّن الرئيس بوزيزيه السيد نيكولا تيانغيه رئيسا للوزراء للفترة الانتقالية.

٥ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٨٨ (٢٠١٣) أوفدت الأمم المتحدة بعثة تقييم استراتيجي مشتركة بين الوكالات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من ١٨ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣. وقرّرت البعثة أن اتفاقات ليرفيل لا تزال، رغم حالات التأخر والمخاطر المتأصلة، تشكّل المحور الأساسي لأي جهود تُبذل لإعادة إرساء الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يزال هذا الاستنتاج صحيحا. بيد أن التوصيات المحددة المتعلقة بولاية المكتب المتكامل وأولوياته قد تجاوزتها الأحداث.

٦ - واستأنف ائتلاف "سيليكاف" أعماله القتالية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣، فدخل بانغي بعد ذلك بيومين واستولى على القصر الرئاسي. ونصّب ميشيل دجوتوديا نفسه رئيسا، بينما أعاد تعيين نيكولا تيانغيه رئيسا للوزراء. وعملا بمراسيم "رئاسية"، علّق العمل بالدستور؛ وحلّت الجمعية الوطنية، والمحكمة الدستورية، وحكومة الوحدة الوطنية؛ ووضع ترتيب انتقالي. وعيّن دجوتوديا أيضا حكومة جديدة، تضم ٣٤ عضوا، ينتمي تسعة وزراء منهم إلى ائتلاف "سيليكاف"، وثمانية إلى المعارضة السابقة، ووزير واحد مقرب من الرئيس المخلوغ فرانسوا بوزيزيه. وأسندت الحقائق الوزارية الـ ١٦ المتبقية إلى ممثلين عن المجتمع المدني وأحزاب سياسية أصغر حجما. وتولى دجوتوديا أيضا منصب وزير الدفاع.

باء - الحالة السياسية

٧ - لكن كان المجتمع الدولي ككل قد أذان تغيير الحكومة في جمهورية أفريقيا الوسطى بطريقة غير دستورية، فإن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اضطلعت بدور قيادي في تحديد ترتيبات انتقالية جديدة في البلد. وفي هذا الصدد، عُقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول

والحكومات في الجماعة الاقتصادية في نجامينا، في تشاد، يومي ٣ و ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، على التوالي.

٨ - وفي الوقت نفسه، أدان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بقوة استيلاء "سيليكيا" على السلطة بطريقة غير دستورية، وفرض عليه جزاءات شملت حظر السفر على زعمائه، ورفض الاعتراف بالرئيس الذي نصّب نفسه. وأعرب مجلس السلام والأمن أيضا عن القلق إزاء الأثر الذي قد تخلّفه الأزمة على نشر وفعالية فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بجيش الرب للمقاومة في شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

٩ - وأعدت الجماعة الاقتصادية التأكيد، بدعم من المجتمع الدولي، على أن اتفاقات ليرفيل تمثّل أساس الترتيبات الانتقالية. وأوصى رؤساء الدول في الجماعة الاقتصادية في ٣ نيسان/أبريل بإنشاء مجلس وطني انتقالي يكون ممثابة برلمان البلد. وحُددت الفترة الانتقالية بـ ١٨ شهرا، قابلة للتمديد إلى ٢٤ شهرا كحد أقصى، بحيث تُجرى خلالها انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية.

١٠ - وسيضم المجلس الوطني الانتقالي الكيانات الخمسة التي وقّعت على اتفاقات ليرفيل، وسيوسع عضويته أيضا ليضم زعماء دينيين وأفراد الشتات. وبالإضافة إلى انتخاب رئيس المرحلة الانتقالية، الذي سيعمل بصفته رئيس الدولة، سينتخب المجلس الوطني الانتقالي رئيس المجلس ونائبا للرئيس. ولن يكون رئيس المرحلة الانتقالية بصفته رئيس الدولة، ورئيس الوزراء، وسائر أعضاء الحكومة، مؤهلين للترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة. وضمانا لتنفيذ الاتفاقات، ستُنشأ لجنة متابعة مؤلفة من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والشركاء الدوليين، ويتولى الوسيط رئاستها. وقرّر قادة الجماعة الاقتصادية أيضا إنشاء فريق اتصال دولي للمساعدة على حشد الدعم من المجتمع الدولي. وأخيرا، قررت الجماعة الاقتصادية وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى زيادة حجم قواهما لحفظ السلام في المنطقة من ٧٠٠ إلى ٢٠٠٠ جندي.

١١ - وتعدّ المؤسسات والآليات الانتقالية التي أنشئت في جمهورية أفريقيا الوسطى نتيجة لقرارات الجماعة الاقتصادية، هشة وتتطلب دعما عاجلا من المجتمع الدولي.

١٢ - وفي ١٣ نيسان/أبريل، أنشئ المجلس الوطني الانتقالي دون تشاور مسبق مع أصحاب المصلحة الوطنيين و "انتخب" بالتزكية ميشيل دجوتوديا، المرشح الوحيد، رئيساً للمرحلة الانتقالية. وانتخب المجلس الوطني الانتقالي أيضا ألكسندر أرماند نغونديت رئيساً، وليا كوياسوم - دومتا، نائبة للرئيس. وكان كل من السيد نغونديت والسيدة كوياسوم - دومتا قد نظّما أول مسيرة داعمة لائتلاف "سيليكيا" في بانغي، في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

١٣ - وانتقد العديد من قادة المعارضة والمجتمع المدني عدم توخّي الشفافية في إنشاء المجلس الوطني الانتقالي. وبالإضافة إلى ذلك، تناقلت تقارير على نطاق واسع أنباء عن وجود حالة تباين ملحوظ بين قوائم الأسماء التي قدمتها الهيئات المنشأة، والقوائم التي اختير أصحابها أحيرا للمشاركة في المجلس الوطني الانتقالي. فعلى سبيل المثال، وردت ادعاءات تفيد بأن ٢٢ من الأسماء الخمسين المقدّمة من المجتمع المدني، قد استُبدلت بشكل انفرادي.

١٤ - وأقرّ قادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالضعف الملازم لمجلس انتقالي وطني مثير للخلافات وما يرتبط به من مشاكل يحتمل أن تظل قائمة لأمد أطول. وطلبوا من جمهورية أفريقيا الوسطى موافقهم بتشكيلة منقّحة للمجلس الانتقالي، مع زيادة عدد أعضائه إلى ١٣٥ عضوا لكي يعكس على نحو أفضل مختلف أصحاب المصلحة في البلد، بمن فيهم قطاعات السكان الممثلة تمثيلا ناقصا.

١٥ - وعلى الرغم من إقامة علاقة تعاون قوية بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي في ملف جمهورية أفريقيا الوسطى، لا تزال بعض الاختلافات في معالجتهمما للأزمة قائمة. فقد أشار الاتحاد الأفريقي إشارة واضحة إلى أنه لا يعترف بالسيد دجوتوديا رئيسا لجمهورية أفريقيا الوسطى أو رئيسا للفترة الانتقالية. وأما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا فقد "أحاطت علما"، من جانبها، في ١٨ نيسان/أبريل، بتعيين المجلس الوطني الانتقالي دجوتوديا رئيساً للفترة الانتقالية - لكن ليس بصفته رئيساً. وقد يُحدث هذا الاختلاف الواضح في النهج المتبع بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لبساً. ولذا لا بد من كفالة أن يتكلّم المجتمع الدولي بصوت واحد تجنّباً لإرسال إشارات متضاربة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، مما قد يزيد من الإبطاء في استعادة السلام والاستقرار.

١٦ - ويتعين أيضا توضيح ترتيبات تقاسم السلطة. ففي حين أشارت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى أن رئيس الوزراء سيحتفظ بسلطات تنفيذية، على النحو المتوخى في اتفاقات ليرفيل، كان دجوتوديا قد أشار أصلاً، إلى اعتزامه ممارسة الحكم بموجب مرسوم. وبالإضافة إلى ذلك، لم تُحدّد أدوار ومسؤوليات رئيس الفترة الانتقالية، مما يشكّل مصدر ارتباك ونزاع محتملين بين دجوتوديا ورئيس الوزراء تيانغيه. ويتعين ضمان أن تكون العملية السياسية عملية شاملة للجميع، وألا يسود نموذج "الفائز يظفر بكل شيء" الذي يعتبر أحد الأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن معالجة هذه المسألة عن طريق الدستور الجديد الذي سيضعه المجلس الوطني الانتقالي.

١٧ - وفي الوقت نفسه، يحظى رئيس الوزراء باعتراف المجتمع الدولي، باعتباره شخصية سياسية تتمتع بالشرعية في جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد عُيِّن في إطار حكومة الوحدة الوطنية، المنشأة في إطار اتفاقات ليرفيل، بصفته ممثلاً للمجتمع المدني وأحزاب المعارضة. بيد أن الحالة الأمنية الآخذة في التدهور (انظر الفرع جيم أدناه) وعدم امتلاك رئيس الوزراء تيانغيه، في ما يبدو، للقدرة اللازمة لوقف خروج الأوضاع عن السيطرة، جعلاه يتعرض لانتقادات متزايدة من ناخبيه الذين توخّى تمسّكهم بحزبهم جراً تعيينه.

١٨ - وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى العملية السياسية. ففي هذا الصدد، شرعت ممثلي الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى، في عقد مشاورات مكثفة للتعامل مع قادة المنطقة دون الإقليمية، والحكومة، والجماعات المتمردة، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني. وساعد فريق لدعم الوساطة تابع للأمم المتحدة، يضم ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية، وفريقها الاحتياطي لخبراء الوساطة، في وضع هيكل لوساطة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأسدى إليها المشورة بشأن العملية، وساعد في صياغة وثائقها الختامية. ووفّرت الأمم المتحدة أيضاً دعماً لوجستياً للجماعات المتمردة ضماناً لمشاركتها في محادثات السلام التي عقدت في ليرفيل.

١٩ - ومنذ تغيير الحكومة بطريقة غير دستورية، واصلت ممثلي الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى بذل مساعيها الحميدة الرامية إلى إشراك أصحاب المصلحة في البلد، وإسداء المشورة بشأن العملية الانتقالية والقيام، نيابةً عن السكان المحليين، بالدعوة إلى تحسين الأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحالة الإنسانية.

٢٠ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أوفدتُ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى المنطقة لكي يُبلغ باسمي رسالة دعم إلى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد اجتمع مع أعضاء السلك الدبلوماسي، والأحزاب السياسية، وكذلك ممثلي المجتمع المدني، ووسائل الإعلام المحلية. وخلال مختلف الاجتماعات التي عقدها، أعرب عن قلق الأمم المتحدة العميق إزاء تدهور الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في البلد، وتضامنها مع السكان. وأكد أن الأولوية في جمهورية أفريقيا الوسطى تتمثل في الإسراع بإعادة النظام العام والأمن إلى نصابهما في جميع أنحاء البلد، وحماية المدنيين من الانتهاكات بجميع أشكالها. واجتمع قبل وصوله إلى بانغي برئيس الوزراء نيكولا تيانغيه في دوالا، بالكامرون، في ٢٠ نيسان/أبريل.

٢١ - وعموماً، يتعين أن تمسك السلطات الفعلية في جمهورية أفريقيا الوسطى بزمam العملية الانتقالية عن طريق المجلس الوطني الانتقالي، وأن تتحرك بأسرع ما يمكن نحو إعادة النظام

الدستوري إلى نصابه. ومن المقرر أن يعقد فريق الاتصال الدولي اجتماعه الأول في ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، في برازافيل. وستتيح الاجتماع أمام جمهورية أفريقيا الوسطى فرصة لتقديم آخر ما استجد من معلومات عن التدابير التي اتخذتها للمضي في العملية الانتقالية. وستتيح أيضا أمام قادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجتمع الدولي فرصة لتقييم التقدم المحرز وإبلاغ رسائل واضحة عن المجالات المثيرة للقلق.

جيم - الأمن وسيادة القانون

٢٢ - منذ أن شن ائتلاف سيليكيا هجماته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ما برح البلد يواجه أزمة أمنية خطيرة، مع انتشار الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز التعسفيان والعنف الجنسي الموجه ضد النساء والأطفال، والتعذيب والاعتصاب وعمليات القتل الموجه وتجنيد الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات التي تفيد الأنباء عن ارتكابها من قبل عناصر غير منضبطة تنتمي إلى ائتلاف سيليكيا وجماعات مسلحة مجهولة الهوية عبر أرجاء البلاد (انظر الفرع دال أدناه). وقد نُهبت بعض مكاتب الأمم المتحدة ومقار إقامة موظفين ووطنيين ودوليين بينما تزلق البلاد إلى حالة من الفوضى العامة تتسم بالهيار تام للقانون والنظام.

٢٣ - والحالة تدعو إلى القلق الشديد على وجه الخصوص في بانغي حيث تستمر عمليات نهب وسلب المنازل والمكاتب والمنشآت التجارية ومرافق الرعاية الصحية إضافة إلى سرقة السيارات والسطو المسلح وقد بلغت هذه العمليات معدلات لم تشهدتها المدينة قط. وما زالت المدارس والعديد من المنشآت التجارية مغلقة في بانغي من جراء استسراء حالة انعدام الأمن.

٢٤ - أما خارج العاصمة فما زالت الحالة الأمنية مستمرة في التدهور مع استمرار أعمال التخريب وانتهاكات حقوق الإنسان والهجمات التي تشنها عناصر تنتمي إلى ائتلاف سيليكيا ضد السكان المدنيين.

٢٥ - وثمة بوادر عديدة تشير إلى تصاعد وتيرة المقاومة من جانب السكان. ففي ١١ نيسان/أبريل تظاهر مئات الأشخاص في بانغي ضد العنف والنهب اللذين ترتكبهما عناصر ائتلاف سيليكيا. وكان سبب المظاهرة وفاة سائق دراجة نارية بالأجرة في يوم ١٠ نيسان/أبريل إذ طارده المتمردون وقتلوه جراء رفضه تسليم دراجته. وفي ١٣ نيسان/أبريل، اندلع قتال عنيف في بانغي بين قوات سيليكيا والسكان المحليين. وقد وقعت الاشتباكات عند قيام ائتلاف سيليكيا بعملية لجمع أسلحة المدنيين شابتها أعمال نهب واعتقال تعسفي مما أسفر عن مقتل ٣٠ شخصا.

٢٦ - وفي هذه الأثناء تفيد الأنباء عن استهداف عناصر من ائتلاف سيليكيا مواطنين غير مسلمين في حين أنهم يقومون في الوقت نفسه بحماية المسلمين أثناء عملية نهب بعض الضواحي في بانغي والمقاطعات الإقليمية والإغارة عليها. وتؤدي هذه الحالة إلى استياء داخل الطوائف المسيحية وتأجيج حالات التوتر الدينية. وفي هذا الصدد شجع بعض مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى وأعضاء الشتات عبر منتديات الإنترنت السكان على حمل السلاح والانتقام بشكل منهجي من أي مسلم ومن المسلمين جميعاً.

٢٧ - ويشكل تفشي انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى تهديداً خطيراً لاستقرار المنطقة دون الإقليمية بأسرها. وترتفع احتمالات الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وانتشارها في المنطقة، بالنظر إلى ما تفيد به التقارير من ارتفاع عدد المقاتلين الأجانب في صفوف ائتلاف سيليكيا، إضافة إلى أن بعض عناصر القوات المسلحة الوطنية، القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، قد فروا ومعهم أسلحتهم. وعلاوة على ذلك تشير التقارير إلى أن ائتلاف سيليكيا يعتزم تنفيذ برنامج لإعادة شراء الأسلحة من أجل جمع الأسلحة من الجماعات المسلحة غير المنضبطة. وقد يؤدي هذا البرنامج إلى زيادة خطر الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود.

٢٨ - وليس ثمة دليل مؤكد على وجود مخلفات الحرب من المتفجرات في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولكن حيثما تم نشر نظم للأسلحة واستخدامها، يحتمل أن تشكل مخلفات الحرب من المتفجرات تهديداً للسكان. كما أن هذه المخلفات هي مصدر محتمل لمواد التفجير المستخدمة في تركيب أجهزة التفجير المحلية الصنع. ولذا ينبغي اعتبار إزالتها وتدميرها في وقت مبكر مسألة ذات أولوية.

٢٩ - ويُعتبر جيش الرب للمقاومة، الذي تزداد حركته في ظل غياب القانون، مصدر خطرٍ إضافيٍّ محتملٍ للأمن وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُفيد عن مقتل مزعوم لسبعة أشخاص، وعن اختطاف ثمانية على يد جيش الرب، وانشقاق ثلاثة من مقاتلي جيش الرب. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير قتلت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بينانسيو أو كومو، أحد أبرز قادة جيش الرب، في شمال دجيمبا. وبعد ذلك بشهر، اكتُشف مجباً كبير للعلاج في المنطقة ذاتها مما أدى إلى تكهنات بشأن إمكانية انخراط هذا الجيش في الصيد غير المشروع كمصدر للتمويل والإمدادات. وفي حقيقة الأمر من الضروري تناول الدور الذي يؤديه استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية أفريقيا الوسطى في تأجيج النزاع الحالي، باعتباره سبباً جذرياً لانعدام الاستقرار الدوري، وعاملاً رئيسياً في أية عملية لبناء السلام في المستقبل.

٣٠ - وفي الوقت ذاته، نظراً للتدهور الخطير في الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، أوقف مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أنشطته المتعلقة بالرصد في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة. كما أعلنت أوغندا تعليق عملياتها ضد جيش الرب نتيجة الدعوة التي أطلقها ائتلاف سيليكاف إلى انسحاب القوات الأجنبية غير التابعة للمنطقة دون الإقليمية من جمهورية أفريقيا الوسطى. وأفيد عن إلغاء أوغندا قرار الانسحاب في انتظار صدور توجيهات من الاتحاد الأفريقي. وفي ٣٠ آذار/مارس أعلن ميشيل دجوتوديا أن نظامه سيقضي على جيش الرب في غضون ثلاثة أشهر.

٣١ - وفي غضون ذلك، أسفرت المشاورات فيما بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام والبعثات الميدانية عن وضع سلسلة من الإجراءات التشغيلية الموحدة والشاملة للأمم المتحدة بشأن نزع سلاح جيش الرب وتسريحه وإعادة أفراده إلى أوطانهم وإعادة توطينهم وإدماجهم. وتوفر الإجراءات التشغيلية الموحدة إطاراً للجهود التي تبذلها عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتكمل الإرشادات التوجيهية المحددة بشأن إدارة عمليات إعادة أفراد جيش الرب للمقاومة إلى أوطانهم. وقد وافق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على هذه الإجراءات في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣.

٣٢ - وأدى الهجوم الذي شنه ائتلاف سيليكاف إلى تفويض جزء كبير من منظومة العدالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الولايات القضائية العشر لجمهورية أفريقيا الوسطى أدى النهب والسلب الذي قامت به عناصر سيليكاف إلى تدمير معظم الهياكل الأساسية التي كانت تدعم نظام العدالة، بما في ذلك المحاكم ومحاكم الاستئناف وملفات المحاكم والسجون وسجلات السجون وملفات المدعين. وسيكون من الضروري إعادة بناء منظومة العدالة بما في ذلك السجون. ومما لا شك فيه أن تدمير الملفات الإدارية المتعلقة بالمولد والجنسية سيؤدي إلى حدوث مشاكل أثناء عملية تسجيل الناخبين من أجل الانتخابات المقبلة.

٣٣ - وقد أدى هجوم ائتلاف سيليكاف إلى انهيار منظومة الشرطة ما أدى إلى تفكك قوات الأمن والدفاع الوطنية (الدرك والشرطة والجيش الوطني). ورغم النداءات المتكررة لقوات الأمن والدفاع السابقة لاستئناف مهامها، لم يستأنف مهامه حتى الآن سوى عدد قليل من ضباط الشرطة وضباط القوات المسلحة الوطنية - بينما لم يستأنف أحد من القيادة العليا مهامه.

٣٤ - ومنذ استيلاء ائتلاف سيليكاف على بانغي، أحكم سيطرته السياسية والعسكرية على المنطقة بأسرها، بيد أنه عاجز عن إعادة القانون والنظام إلى ربوع البلاد. وقد تعمقت

الانقسامات داخل الائتلاف مما أعاق سيطرة قيادته على العناصر التابعة له. ويرفض مقاتلو سيليكا تجميعهم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حالات توتر مستمرة بين مختلف الفصائل في الائتلاف حيث يقوم كل منهم بتجنيد عناصر جديدة، مما يزيد احتمال وقوع مواجهة شاملة بينهم. وعلاوة على ذلك، فإن بعض عناصر الائتلاف تطالب بالسداد الفوري للبدلات التي وُعدوا بها قبل الاستيلاء على بانغي. وفي هذا الصدد، تظاهر نحو ٤٠٠ فرد من أفراد سيليكا في ٢٢ أبريل/نيسان في بانغي للمطالبة بسداد المكافأة الموعودة. وتنطوي إطالة أمد هذا الوضع على مخاطر تتمثل في خلق ديناميات جديدة في النزاع الدائر من شأنها أن تزيد من التعقيدات في سبيل حله.

٣٥ - ومنذ عام ٢٠٠٨ قامت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بنشر قوة إقليمية لحفظ السلام، تعرف ببعثة توطيد السلام في دولة أفريقيا الوسطى. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تم إيفاد قوات إضافية من جمهورية الكونغو والكاميرون وغابون إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم بعثة توطيد السلام. وبذلك بلغ مجموع عدد القوات حوالي ٧٠٠ لتغطي البلد بأكمله. وبالنظر إلى قدراتها المحدودة للغاية من حيث المعدات، فإن هؤلاء الأفراد الـ ٧٠٠ لا تكفي لإنهاء العنف الدائر والمساعدة على استعادة الأمن في جميع أنحاء البلد. وقرر قادة المنطقة الإقليمية في الآونة الأخيرة، زيادة قوام القوة إلى ٢٠٠٠. وإن نشر هذه القوات مسألة عاجلة وسيلزم تجهيز القوات وتدريبها بصورة تامة.

٣٦ - وتؤكد الأزمة الراهنة الحاجة الملحة إلى إصلاح قطاع الأمن، بمجرد استقرار الحالة واستيفاء الشروط المسبقة الهامة. ومن هذه الشروط الالتزام السياسي والمشاركة من جانب السلطات الوطنية، فضلا عن إنشاء آليات وطنية جديدة لدعم عملية إصلاح قطاع الأمن. وتفتقر قوات الدفاع والأمن الوطنية المتمركزة في بانغي إلى حسن التنظيم كما أن قدرتها محدودة على كفالة الحد الأدنى من الأمن في العاصمة أو المنطقة المحيطة بها مباشرة. وقد خلفت الأزمة الأخيرة فراغاً خطيراً في إدارة قطاع الأمن ومراقبته.

٣٧ - وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة إلى استحداث قطاع أمن فعال وشامل وقادر على توفير الأمن في جميع أنحاء البلد. وينبغي للإصلاح الشامل لقطاع الأمن أن يقوم على توافق الآراء السياسية. ويمكن أن يتضمن إعادة بسط سلطة الدولة وجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبرامج لإنعاش المجتمعات المحلية فضلا عن إعادة إدماج المقاتلين السابقين في قوات الأمن والدفاع النظامية.

دال - حماية حقوق الإنسان

٣٨ - تفاقمت حالة حقوق الإنسان الراهنة غير المستقرة أثناء فترة النزاع من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٣. فقبل آذار/مارس ٢٠١٣ أُبلغ عن وقوع انتهاكات مزعومة خطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان في المناطق التي يسيطر عليها كل من الحكومة وقوات سيليكيا. وتلقى المكتب العديد من البلاغات عن حالات مزعومة لإعدام بإجراءات موجزة، واعتداءات محددة الهدف ترتكب بدوافع تتصل بهوية الضحايا الدينية والعرقية. وتشمل الانتهاكات الخطيرة المزعومة الأخرى الاعتقال التعسفي والاحتجاز (تشمل من بين من تستهدفهم أفراد الأسرة وأنصار أحزاب المعارضة)، والتعذيب، وتجنيد الأطفال، والاعتصاب، وحالات الاختفاء، والاختطاف، والهجمات على المدارس. وأُبلغ كذلك عن وجود العديد من المقابر الجماعية.

٣٩ - ومنذ أن سيطرت قوات سيليكيا على العاصمة بانغي تمت استعادة مئات الجثث المجهولة الهوية من مختلف أنحاء العاصمة. وأبلغ الصليب الأحمر المحلي عن مقتل ١١٩ شخصاً على الأقل منذ سقوط الحكومة السابقة. وتم تسجيل ٦٠٢ جريح على الأقل، من بينهم ٤٣٥ أُصيبوا بطلق ناري في المستشفيات، في بانغي. وأعاق انقطاع الكهرباء وشح المياه الجارية في بانغي قدرة الجهات المقدمة للإسعافات الأولية على توفير الرعاية الطبية للجرحى. وأُبلغ عن حوادث تخريب وسطو مسلح وسرقة سيارات على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد. ووجهت أصابع الاتهام إلى مختلف الجماعات المسلحة بالابتزاز ونهب الممتلكات الخاصة والعامة، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية.

٤٠ - وكان للحالة السائدة المتمثلة في مخالفة القانون أثر مدمر على النساء والفتيات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهناك بلاغات جارية ومستمرة عن حالات عنف جنسي، تشمل الاغتصاب والاعتصاب الجماعي والاسترقاق الجنسي. ولاحظت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ١٦ نيسان/أبريل، أن المفوضية تلقت، منذ سقوط الحكومة السابقة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، بلاغات عن وقوع ١٩ حالة عنف جنسي ضد النساء والفتيات في بربراتي وثلاث في بانغي. وأشارت أيضاً إلى أن من المرجح أن يكون تقدير عدد ضحايا العنف الجنسي أقل بكثير من العدد الفعلي. وعلى نحو ما أشارت إليه فإنه ”بالنظر إلى انتشار حالة انعدام الأمن، وعدم وجود قوة شرطة ونظام عدالة موثوق بهما ويؤديان وظيفتيهما، والخوف من المضايقة والوصم، يُعتقد أن العديد من الضحايا لا يجرؤون على الإبلاغ عن هذه الانتهاكات أو يتناهن خوف شديد من القيام بذلك“. وتمثل الحالة الراهنة مزيداً من التدهور منذ الزيارة التي قامت بها ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في

حالات النزاع إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قُبيل شن قوات سيليكا هجومها. وأثبتت الزيارة بالفعل أن العنف الجنسي المتصل بحالات النزاع يشكل مصدر قلق كبير.

٤١ - وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٣، وثّق الاختصاصيون في مجال حماية الطفل ٢٧ حالة تجنيد عناصر تحالف سيليكا للأطفال واستخدامهم، ومعظمهم في مقاطعات أوهام، وأومبيللا - مبوكو وبامينغي - بانغوران. كما يُزعم أن القوات الحكومية جُنّدت الأطفال واستخدمتهم، واقترفت انتهاكات جسيمة أخرى ضد الأطفال، تشمل العنف الجنسي. وفي الوقت نفسه، زودت الحكومة السابقة بأسلحة خفيفة بمجموعات من الشباب في العاصمة بانغي من الذين شجعتهم على الدفاع عن المدينة، ووضعوا حواجز على الطرق في جميع أنحاء العاصمة. ولوحظ وجود أطفال ضمن هذه المجموعات. وفي هذا الأمر انتهاك واضح لالتزامات الحكومة بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الذي تناول مسألة اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، الذي صادقت عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ومنذ الهجوم الذي شنته قوات سيليكا على بانغي، جرى توثيق حالات جديدة لتجنيد أطفالاً في العاصمة. وهناك أيضاً دلائل على قيام قوات سيليكا بإعادة تجنيد أطفال سبق للأمم المتحدة أن فصلتهم عن العديد من الجماعات المسلحة، بينهم ١٩ طفلاً كانوا مرتبطين بتحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام. ويزعم أيضاً أن قوات سيليكا جندت بعض الشباب للعمل كمخبرين يحددون الأماكن التي ستنهب.

٤٢ - وتلقى المكتب أيضاً بلاغات عن استهداف المواطنين غير المسلمين بشكل منهجي، وحماية المسلمين خلال أعمال النهب والإغارة على بعض الأحياء في بانغي وفي المقاطعات الإقليمية. وأسفرت الاشتباكات التي وقعت على أسس دينية بين عناصر من قوات سيليكا وسكان أوانغو وبوي - رابي في بانغي يومي ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل عن مقتل مدنيين وتشريدهم جماعياً.

٤٣ - وبالإضافة إلى ذلك، وفقاً لنمط سبق أن شوهد في المناطق التي تسيطر عليها حركة التمرد منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ما فتى الموظفون الإداريون والساسة يُستهدفون بشكل خاص. ففي بانغي، لجأ معظم أعضاء الحكومة السابقة إلى مباني بعثة توطيد السلام. وظل المكتب يتلقى باستمرار اتصالات استغاثة لطلب النجدة والمساعدة صادرة عن أقارب من مسؤولين في الحكومة السابقة، وكذلك من مسؤولين آخرين تقطعت بهم السبل أو يعيشون محتبئين. وعلاوة على ذلك، تحولت المباني الحكومية إلى ثكنات تأوي المتمردين

وأنشئت إدارة موازية، الأمر الذي يقوض عودة الإدارة العامة، وبالتالي سلطة الدولة، في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٤ - وتشكّل التجاوزات والانتهاكات التي يرتكبها مقاتلو سيليكا والعناصر المسلحة الأخرى، وبخاصة حالات اغتصاب الأطفال، وقتلهم، وتشويههم، وتجنيدهم، والزواج القسري، مصدراً للقلق الشديد فيما يتعلق بحماية المدنيين. كما أنها تعدّ انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٤٥ - وفي بيانات منفصلة، أعربت مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان وممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح عن القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأعمال العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات التزاع وممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن هذه الحالة. وكانت الرسالة مدوية وواضحة: فالعنف يجب أن يتوقف ويجب إخضاع مرتكبي هذه الأعمال للمساءلة عن أعمالهم فرداً فرداً. والمحكمة الجنائية الدولية هي أيضاً بصدد رصد التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى عن كثب. ففي ٢٢ نيسان/أبريل، أصدرت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بياناً تحذر فيه بأن مكتبها ينظر عن كثب في الجرائم المرتكبة ضد المدنيين، بما في ذلك القتل والنهب في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٦ - غير أن القيود الشديدة التي تكبل القدرات والصعوبات الأمنية في الأجل القصير، أعاققت جهود الرصد والإبلاغ، فضلاً عن التحقيقات والملاحقات القضائية. وهناك أيضاً افتقار حاد إلى الخدمات الصحية والنفسية الأساسية للناجين الذين لا يزال كثير منهم محتبئاً. وفي الحالة الراهنة المتسمة بمخالفة القوانين التي وصلت إلى حد الفوضى، تتمثل السمة الرئيسية لحالة حقوق الإنسان في شيوع الإفلات من العقاب على أعمال العنف في جميع أنحاء البلد. ويتيح عدم المساءلة عن الانتهاكات السابقة والراهنة ارتكاب انتهاكات جديدة. ولذا يطرح الإفلات من العقاب تحدياً للمرحلة الانتقالية، ويزيد من مخاطر الانتقام، والتراعات الأهلية والطائفية، وكذلك التراعات الناتجة عن عدم معالجة المظالم.

٤٧ - ومع ذلك، اضطلعت فرقة العمل للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، تحت القيادة المشتركة للمكتب واليونيسيف، بتوثيق حالات التجنيد والعنف الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك عمليات الاغتصاب التي ارتكبتها عناصر من تحالف سيليكا. وتلقت الفرقة أيضاً بلاغات تفيد بقتل أطفال وتشويههم عندما كانوا في صفوف تحالف سيليكا. وقام المكتب واليونيسيف أيضاً بالدعوة على نطاق شامل، للحصول على

الإفراج عن ١٧ من ١٩ طفلاً أعاد تحالف سيليكا تجنيدهم بعد أن فصلتهم الأمم المتحدة عن تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام. وفي وقت سابق، أثناء تجدد القتال في كانون الأول/ديسمبر، قامت اليونيسيف وشركاء لها، بإجلاء ٦٦ طفلاً انفصلوا عن الجماعات المسلحة، من مراكز العبور في الشمال الشرقي إلى مركز العبور في حالات الطوارئ في بانغي. وأنشئ مركز العبور لمنع إعادة تجنيدهم.

٤٨ - وفي إطار عمل البيانين المشتركين اللذين صدرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، واللذين وقّعت عليهما حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى واللجنة التوجيهية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأمم المتحدة، نُشرت بعثة تقنية معنية بالعنف الجنسي في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس لإجراء استعراض تقني والمساعدة في وضع التوصيات المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الواردة في البيانين. وتشمل توصيات ترمي إلى تعزيز قدرات السلطات الوطنية من أجل التصدي الفعال للإفلات من العقاب وتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرارين ٢٠٨٨ (٢٠١٣) و ١٩٦٠ (٢٠١٠).

هاء - الوضع الإنساني

٤٩ - زادت الأزمة الأخيرة من تفاقم الوضع الإنساني الصعب أصلا الذي كان يعيشه سكان جمهورية أفريقيا الوسطى. فقبل السيطرة على بانغي، نزح أكثر من ١٧٣ ٠٠٠ شخص في شمال وشرق البلاد وأفيد عن حصول مزيد من عمليات الترواح منذ ذلك الحين من بانغي وغرب بانغي. كما فر ٤٥ ٠٠٠ آخرين من البلاد في الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣ في محاولة منهم للجوء إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٢٧ ٣٣ لاجئا) وتشاد (٦ ٧٢٨) والكاميرون (١ ٠٢٤) وجمهورية الكونغو (٤٠٠).

٥٠ - ويقدر بأن أكثر من ٨٠ ٠٠٠ شخص معرضون لخطر انعدام حاد في الأمن الغذائي خلال الموسم الأعرج المقبل من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر، وبأن ٥٧ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة معرضون لخطر سوء التغذية المعتدل أو الحاد. ومن المرجح أن ترتفع هذه الأرقام بارتفاع أسعار المواد الغذائية الناجم عن هذه الأزمة. وفي ظل إغلاق المدارس أو شغلها وغياب المدرّسين بات ٦٥٦ ٠٠٠ طفل غير قادرين حاليا على الحصول على التعليم.

٥١ - وتشكل صعوبة وصول المساعدات الإنسانية بسبب انعدام الأمن وعدم كفاية شبكات الطرق العائق الأول الذي يحول دون الوصول إلى المحتاجين للمساعدة. فقد تقلصت بشدة إمكانية الوصول هذه منذ كانون الأول/ديسمبر في ظل انهيار القانون والنظام، وتعرض

العديد من المكاتب والمستودعات الإنسانية للنهب في أنحاء البلاد. ورغم موافقة جميع الأطراف من حيث المبدأ على تيسير وصول المساعدات الإنسانية، فإن انعدام الأمن يحد من قدرة العاملين في المجال الإنساني على الوصول إلى المحتاجين للمساعدة، بمن فيهم المشردون داخليا، والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

٥٢ - وجرى توسيع نطاق العمليات الإنسانية بعد توقيع اتفاقيات ليرفيل وعودة الموظفين الدوليين إلى بانغي (انظر الفرع واو أدناه). وشملت الأنشطة ذات الأولوية تفعيل آلية الاستجابة السريعة التي تقودها اليونيسيف، وهو كناية عن منظومة تحظى بدعم قدره ١,٩ ملايين يورو مقدم من المديرية العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية. وكشف التقييم السريع الذي أجرته وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني عن احتياجات ملحة إلى الحماية والغذاء والصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والتعليم.

٥٣ - وللوكالات الإنسانية الرئيسية موظفون أساسيون يعملون من بانغي كما أن معظم المنظمات غير الحكومية الدولية هي في طور العودة إلى البلاد. وقد أحضر العاملون في المجال الإنساني إلى بانغي منتجات تنقية المياه وهم يقدمون أدوية بالغة الأهمية، ولوازم التوليد واللوازم الجراحية فضلا عن المواد الغذائية إلى المستشفيات في المدينة. وما برحت كل المرافق الصحية الـ ٢١ في بانغي تتلقى مجموعات من الأدوات الطبية لحالات الطوارئ فضلا عن الدعم التقني. ووزعت اليونيسيف أيضا مجموعات من الأدوات الصحية الأساسية، والأدوية، والمستلزمات الجراحية للتوليد على أربعة مستشفيات و ١٥ مركزا صحيا وعلى عيادة أمومة في بانغي بغية تلبية الاحتياجات الطبية الأساسية في العاصمة خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه.

٥٤ - وثمة حاجة إلى توفير تمويل إضافي عاجل لدعم القدرة على الاستجابة الإنسانية. فالنداء الإنساني السنوي من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى، البالغ مجموعه ١٢٩ مليون دولار، لم يمول إلا بنسبة ٢٢ في المائة منه حتى ٢٢ نيسان/أبريل. ويقدر بأنه خلال شهر آذار/مارس ستبرز حاجة إلى مبلغ إضافي قدره ٤٢ مليون دولار للاستجابة للاحتياجات الجديدة الناجمة عن الأزمة، وهذا المبلغ هو الآن عرضة للزيادة. وبالإضافة إلى التمويل من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، يجري العمل على تفعيل تنشيط الصندوق الإنساني المشترك لجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل توفير التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات الحيوية.

٥٥ - وأجرت الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، خلال عملها مع جميع الأطراف على توفير حرية الحركة الآمنة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين،

تقديرًا للأهمية الحيوية للبرامج بغية الوقوف على الاحتياجات الفورية ذات الأولوية والقدرات البشرية المطلوبة لتقديم استجابة فعالة.

واو - تأثير الوضع على موظفي الأمم المتحدة

٥٦ - في أعقاب الاضطرابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نُقل مؤقتًا جميع الموظفين الدوليين للأمم المتحدة إلى ياوندي، الكاميرون. ثم عادوا تدريجًا إلى مكاتبهم في بانغي حيث استأنفوا العمليات من ١٣ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ مع تحسن الوضع الأمني.

٥٧ - وأدت مسيرة سيليكًا نحو بانغي إلى اتخاذ القرار في ٢٤ آذار/مارس بالنقل المؤقت لجميع الموظفين غير الأساسيين إلى ياوندي، الكاميرون. وبقي ما مجموعه ٤٠ موظفًا ممن يُعتبرون موظفين أساسيين، في بانغي لمواصلة عمليات الأمم المتحدة في البلد، في تعاون وثيق مع الموظفين الموجودين في ياوندي.

٥٨ - وما برح مجع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ ذلك الحين يستضيف موظفي الأمم المتحدة الباقين، لأن الظروف لا تسمح لموظفي الوكالات والصناديق والبرامج بالقيام بأنشطتهم انطلاقًا من مكاتبهم وأماكن إقامتهم. وقد تقلصت أنشطة المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري إلى حد كبير ومن المرجح أن تظل كذلك في المستقبل القريب.

ثالثا - الملاحظات

٥٩ - إن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما جرى وصفه أعلاه، مثير للجزع ولا يُحتمل. لذا يتعين على المجتمع الدولي أن يبعث برسالة قوية إلى قادة سيليكًا مفادها أن لا إفلات من العقاب على جرائم القتل والنهب والتغييرات غير الدستورية للحكم. وقد سبق للاتحاد الأفريقي أن فرض جزاءات على سبعة أفراد. إنني أناشد مجلس الأمن النظر في فرض جزاءات والقيام بغير ذلك من الخطوات في حق مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء والأطفال.

٦٠ - وإنني أرحب بنتائج مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعقودة في نجاميننا، تشاد، في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأنا أؤيد بقوة خريطة الطريق التي وضعها مؤتمر القمة، التي تدعو إلى مجلس انتقالي وطني موسع وأكثر تمثيلاً وشمولاً. وأحث على إعادة تشكيل المجلس الوطني الانتقالي برمته، من خلال عملية تشاورية جامعة وشفافة تؤدي إلى نشوء هيئة أكثر مصداقية تحترم التوازن بين الجنسين.

٦١ - وسيعقد الاجتماع الأول لمجموعة الاتصال الدولية ببرازافيل في ٣ أيار/مايو وهو يشكل مناسبة هامة لتوحيد جهود المنطقة شبه الإقليمية والمنطقة الإقليمية والمجتمع الدولي في اتباع مقاربة مشتركة للوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتعين على الرسالة الموجهة أن تكون واضحة حول ضرورة إعادة بسط الأمن والنظام العام، وإطلاق عملية سياسية ممثلة وجامعة من خلال مشاورات شفافة وتوسعية، وإعادة إتاحة القدرة على إيصال المساعدات الإنسانية، وتقديم المسؤولين عن الفظائع الأخيرة إلى العدالة.

٦٢ - ويساورني القلق إزاء استمرار تدهور الوضع الأمني والغياب التام للقانون والنظام. وأنا قلق بشكل خاص مما يبدو ممارسة للعنف الذي يستهدف بشكل واضح إثارة النعرات والتراعات الطائفية. وإنني أدعو رئيس الوزراء إلى العمل مع القادة الروحيين في البلاد بشكل عاجل لإعادة الوثام بين الأديان ومنع اندلاع دورة مأساوية من العنف والأعمال الانتقامية.

٦٣ - وأرحب بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي لإحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكرر مجدداً تأييدي لبلدان المنطقة دون الإقليمية في نشر بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشيد بالاتحاد الأوروبي لمساعدته المالية الحيوية وأناشد شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى تقديم الدعم اللوجستي والمالي الفعال إلى بعثة توطيد السلام في جهودها الرامية إلى المساعدة في استعادة الأمن في بانغي وداخل البلاد.

٦٤ - وفي بنجامينا، اتفق قادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على زيادة عديد القوات الموجودة على الأرض من ٧٠٠ إلى ٢٠٠٠. وأحث على أن يتم ذلك بسرعة بما يحقق المزيج المناسب من الدول المساهمة بقوات القادرة على الشروع في إعادة الاستقرار.

٦٥ - وأجرت السلطات الحكومية مناقشات تمهيدية مع مسؤولي الأمم المتحدة حول إمكانية إنشاء قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. بيد أنه يتعين الإجابة على العديد من الأسئلة قبل النظر في إمكان إنشاء قوة محتملة لحفظ السلام. وإلى أن يتم ذلك، أحث المجلس على النظر في اتخاذ تدابير قصيرة الأجل يمكن أن تشجع بعض الارتياح بشكل فوري، مثل تقديم الدعم إلى بعثة توطيد السلام، في مجالي الخدمات الاستشارية والتمويل، أو الموافقة على ولاية تتيح لقوات أخرى الاضطلاع بدور تثبيت الاستقرار. وأحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تسارع إلى النظر بسرعة وإيجابية في العرض المقدم من جنوب أفريقيا لنشر قوات، إذا طلب ذلك.

٦٦ - لقد بلغ الوضع الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى أبعاداً مروعة. وتأمل الأمم المتحدة أن تتمكن عن طريق التفاوض من توفير إمكانية المرور الآمن وفتح الممرات الإنسانية

لنقل الإمدادات اللازمة خارج بانغي. بيد أننا بحاجة إلى موارد. فالنداء الإنساني من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى الذي أُطلق قبل نشوب الأزمة الحالية، لم يمول إلا بنسبة ٢٢ في المائة منه. كما نُهب العديد من مخازن الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى أموال إضافية الآن لنعدّ أنفسنا للتحرك بسرعة حالما تسمح الظروف الأمنية بذلك. وإنني أناشد مجتمع المانحين سد هذه الفجوة في النداء الإنساني.

٦٧ - لقد طلب مجلس الأمن من خلال قراره ٢٠٨٨ (٢٠١٣) تقييم أولويات الأمم المتحدة في ضوء التطورات المستجدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكما هو مفصّل في التقرير، هناك أربعة مجالات ذات أولوية لعمل المجتمع الدولي هي (أ) الحوار السياسي؛ (ب) الأمن وسيادة القانون؛ (ج) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ و (د) الاستجابة الإنسانية.

٦٨ - وستواصل الأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع الجهات المعنية الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك رئيس الوزراء والمجلس الوطني الانتقالي، وكذلك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، للمساعدة في استعادة النظام الدستوري في البلاد في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، سنواصل دعم العملية السياسية الجارية والمؤسسات الانتقالية وآليات التنفيذ. كما سنواصل رصد أوضاع حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، والدعوة مع المجتمع الدولي إلى حماية السكان المعرضين، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى محتاجيها. بيد أن قدرتنا على تنفيذ ذلك تعتمد إلى حد كبير على الوضع الأمني وتأثيره على موظفي الأمم المتحدة.

٦٩ - وأود أن أشكر ممثلي الخاصة مارغريت أديرينسولا فوغت وموظفي منظومة الأمم المتحدة، وأن أشيد بهم إشادة خاصة لما بدر عنهم وأظهروه من تفانٍ وشجاعة خلال هذه الفترة العصيبة بشكل خاص أثناء القيام بواجباتهم.